

١,١٥٩ تريليون ريال حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول منظمة المؤتمر الإسلامي



ووفقاً للبيانات فإن الميزان التجاري بين اليمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي خلال العام الماضي كان لصالح دول المنظمة حيث بلغ ٦٨٢ ملياراً و٨٥٠ مليون ريال مقارنةً بـ ٦١٠ مليارات و١٩٢ مليون ريال في العام السابق لصالح دول المنظمة أيضاً.

عددتها ٤٣ دولة، وذلك من حيث الشراكة التجارية مع اليمن، حيث وصل حجم التبادل التجاري مع الامارات العام الماضي إلى ٤٤٤ ملياراً و ٣٧٨ مليون ريال، تلتها المملكة العربية السعودية بتبادل تجاري بلغ قيمته ٢١٩ ملياراً و ١٠٦ ملايين ريال.

صنعاء/سبأ
ارتفع حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول منظمة المؤتمر الإسلامي العام الماضي إلى ١٥٩٠ ملياراً و ٣٧٧ مليون ريال وبتزايد قدرها ١٨٠ ملياراً و ١٠٩ ملايين ريال عن العام ٢٠٠٩م وبنسبة نمو ١٨.٤٪. وأوضحت بيانات حديثة عن الجهاز المركزي للإحصاء، حصلت وكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ على نسخة منها أن قيمة الصادرات اليمنية إلى دول منظمة المؤتمر الإسلامي في العام ٢٠١٠م بلغت ٣٢٨ ملياراً و ٦٤٦ مليون ريال ارتفاعاً من ١٨٤ ملياراً و ٥٢٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م، فيما بلغت قيمة الواردات ٩٢٠ ملياراً و ٧٣١ مليون ريال مقارنةً بـ ٧٩٤ ملياراً و ٧٣٠ مليون ريال خلال نفس الفترة. وأشارت البيانات إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى بين قائمة دول منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ

٩,٧٩٤ مليار ريال حجم التبادل التجاري بين اليمن والابوك

الاسارات، الجزائر، السعودية، العراق، الكويت، اندونيسيا، فنزويلا، قطر، ليبيا ونيجيريا.

ووفقاً للبيانات فإن دولة الامارات العربية المتحدة تصدرت قائمة منظمة الدول المصدرة للنفط في مجال الشراكة التجارية مع اليمن حيث وصل حجم التبادلي التجاري معها إلى ٤٤٤ ملياراً و ٣٧٨ مليون ريال خلال العام الماضي تلتها المملكة العربية السعودية بتبادل تجاري بلغ ٢١٩ ملياراً و ١٠٦ ملايين ريال، وجاءت الكويت في الترتيب الثالث ضمن المنظمة بـ ٩٥ ملياراً و ١٨٢ مليون ريال.

وبحسب البيانات فإن الميزان التجاري بين اليمن ودول المنظمة خلال العام ٢٠١٠م بلغ ٤٧٣ ملياراً و ٨٢٨ مليون ريال لصالح دول المنظمة مقارنةً بـ ٤٠٩ مليارات و ٦٢٨ مليون ريال في العام السابق.

صنعاء/سبأ
ذكرت بيانات حديثة أن حجم التبادل التجاري بين اليمن ومنظمة الدول المصدرة للنفط لآبوك ارتفع العام الماضي إلى ٧٩٤ ملياراً و ٩١٥ مليون ريال بزيادة بلغت ٨٣ ملياراً و ٩٦٩ مليون ريال عن العام ٢٠٠٩م وبنسبة زيادة قدرها ١١.٨٪. وأشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن قيمة الصادرات اليمنية إلى منظمة الدول المصدرة للنفط لآبوك بلغت في العام الماضي ١٦٠ ملياراً و ٥٣٩ مليون ريال مقارنةً بـ ١٥٠ ملياراً و ٦٥٩ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م، فيما بلغت قيمة الواردات ٦٢٤ مليار و ٣٧٦ مليون ريال مقارنةً بـ ٥٦٠ ملياراً و ٢٨٧ مليون ريال خلال نفس الفترة. وتشمل منظمة الدول المصدرة للنفط لآبوك دول إيران،



شوارع مدينة الغيظة بطول ٤٩ كيلو متراً بتكلفة مليار و ٨٠٠ مليون ريال بتمويل حكومي.. فيما يجري العمل حالياً بمشروع كورنيش الغيظة بطول كيلو متر واحد وبتكلفة بلغت ١٩٧ مليون ريال ومشروع تحسين مدينة الغيظة بتكلفة ٥٠ ألف دولار أمريكي. إلى جانب استكمال الدراسة الخاصة بمشروع طريق الدرو منعر الدرو اثوب بطول ٢٠٠ كيلو متر، وكذا مشروع الدراسة لسفلة ٢٣ كيلومتراً بمدخل عواصم المديرية الساحلية.

متراً وبتكلفة بلغت ٥٥ مليون دولار بتمويل مشترك من البنك العربي للانماء والحكومة اليمنية. وأضاف كما جرى استكمال الخط الساحلي للمحافظة المهرة مكن المواطنين الانتقال من عاصمة المحافظة إلى مديرية سجوت خلال ساعتين بعد أن كان السفر يستغرق ١٢ ساعة. مبيناً أن إجمالي ما تم إنفاقه على مشاريع الطرق بالمحافظة تجاوز ٣٠ مليار ريال. ولغت مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق انه تم اعتماد مشروع سفلة

وذكر العبودي أن المحافظة شهدت تنفيذ مشروع طريق يبيدا من الحدود العمانية وحتى منطقة جازب بمديرية حوف بطول ١٧ كيلو متراً وبتكلفة مليون ريال عماني بتمويل من سلطنة عمان الشقيقة، ومشروع طريق عروم فوجيت بمديرية شحن بطول ٥١ كيلو متراً وبتكلفة إجمالية بلغت ملياراً ومائة مليون ريال بتمويل حكومي. وقال انه تم إنجاز الخط الساسلي لمحافظة المهرة الذي يربط أربع مديريات ساحلية غنية بالاسماك بطول ١٦٨ كيلو

المهرة في عهد الوحدة المباركة.

شبكة طرق حديثة تنهي العزلة وتربطها بالمحافظات

المهرة/سبأ

شهدت محافظة المهرة خلال الـ ٢١ عاماً الماضية تنفيذ شبكة طرق حديثة ربطتها ببقية محافظات الجمهورية بعد أن كانت تعاني العزلة لسنوات طويلة قبل إعادة توحيد الوطن.

وأوضح مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بالمحافظة المهندس سالم محمد العبودي لوكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ أن المحافظة تشهد اليوم إنجازات خدمية وتنموية كبيرة في شتى المجالات.

وأشار العبودي إلى أن الدولة أولت مشاريع البنية التحتية أهمية كبيرة وخاصة شبكات الطرق أبرزها مشروع طريق الغيظة شحن البالغ طوله ٢٥٠ كيلو متراً بتكلفة ٢٠ مليون ريال عماني بتمويل من سلطنة عمان الشقيقة، وتنفيذ الطريق الصحراوي الذي يربط مديرية شحن بمديرية رماة بمحافظة حضرموت بطول ٢٧٠ كيلو متراً، ومشروع طريق تريم شود رماه بصحراء حضرموت البالغ طوله ٣٠٠ كيلو متر بتكلفة عشرين مليار ريال بتمويل حكومي ليتم بذلك ربط محافظة المهرة عبر الصحراء بمحافظة حضرموت.

وتابع مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق تم تنفيذ مشروع طريق الغيظة حوف وكانت المرحلة الأولى الغيظة الفتك بطول ٦٠ كيلو متراً ومن ثم المرحلة الثانية الفتك حوف بطول ٦٠ كيلو متراً بتكلفة ملياري ريال بتمويل حكومي بالإضافة إلى شق وحدات الجوار في مديرتي شحن وحوات بطول ٥٠ كيلو متراً وسفلة رصيف جمارك شحن بتكلفة إجمالية لها مليار ريال بتمويل حكومي.

ولفت إلى أنه تم سفلة ما يزيد عن ٨٠ كيلو متراً بمدينة الغيظة شملت الشوارع الرئيسية والفرعية والخط الدائري مروراً بساحل منطقة محيفيف الساحلية إضافة إلى مد خط إلى قيادة المحور الشرقي وخط الجامعة وخط إلى مطار الغيظة. موضحاً أن التكلفة الإجمالية لتلك المشاريع قارب الـ مليار ريال بتمويل حكومي الحكومة.

الذهب يرتفع بفعل مشتريات اسوية

سنغافورة/وكالات
ارتفع الذهب أمس مع اقبال المشتريين الآسيويين على المعن النفيس بعد موجة هبوط استمرت ثلاثة أيام مسترشدين بتراجع الدولار واستخدمت المنويات دعماً من أزمة ديون منظمة اليورو المستمرة. وتراجع مؤشر الدولار بينما صعد اليورو لكن المخاوف بشأن ديون منطقة اليورو أيقت المستثمرين قلقين من تكوين مراكز كبيرة بالعملية الأوروبية الموحدة بعدما أقر وزراء مالية منطقة اليورو بأن اليونان قد يتعين عليها إعادة هيكلة ديونها. وارتفع الذهب في السوق الفورية ٠.٤٪ إلى ١٤٩١,٢٦ دولار للأونصة. وارتفع الذهب الأمريكي ٠.٨٪ إلى ١٤٩١,٢٠ دولار. وزادت الفضة الفورية واحداً في المائة إلى ٣٤,٢١ دولار للأونصة بينما صعدت الفضة الأمريكية أكثر من اثنين في المائة إلى ٣٤,٢٦ دولار، وصعد البلاتين نصفاً في المائة إلى ١٧٠,٧٤ دولار للأونصة متعافياً من أدنى مستوى منذ نهاية مارس البالغ ١٧٤٤,٢٠ دولار الذي سجله يوم الثلاثاء، وانخفض السلايوم ٠,٢٪ إلى ٧١٨,١٨ دولار للأونصة.

تزايد الإضرابات العمالية في فيتنام

هانوي/وكالات
أعلنت السلطات الفيتنامية أمس أن عدد الإضرابات العمالية غير المرخصة زاد بشدة بسبب ارتفاع معدل التضخم وظروف العمل السيئة. ونكر الاتحاد العام لعمال فيتنام أن الربع الأول من العام الحالي شهد ٢٢٠ إضراباً عمالياً مقابل ٢١٦ إضراباً خلال العام الماضي ككل. وقال ماي دوك شينه نائب رئيس الاقتصاد أن السبب الرئيسي وراء زيادة حالات الإضراب هو ارتفاع معدل التضخم وضعف الأجور وانتهاك حقوق العمال. وقال لي تانه ها نائب مدير معهد العمال والنقابات العمالية أن الكثيرين من أصحاب العمل في فيتنام يستغلون ضعف تعليم العمال وأضاف خلال حديثه أمام مؤتمر عن الإضرابات العمالية أن الكثير من الشركات تهرج عقودها مع العمال تحنوي على نفقات عديدة تتيح لها استغلال العمال وفي مسح أخير أجراه المعهد فإن ٦٠ فقط من عقود العمل في المشروعات الأجنبية تتوافق مع القوانين الفيتنامية، وخلال الشهر الماضي اعترف نائب وزير العمل الفيتنامي بام مينه هوان بأن القواعد الحالية لا تضمن حقوق العمال وفشلت في الحد من الإضرابات. ودعا الحكومة إلى تبسيط القواعد واحترام حقوق العمال ووضعها في إطار قانوني.